محليات

كلمة ونص

القضاء والتشريع (٢)

بقلم: نبيل الملاح

أُتابع في هذا المقال الحديث عن بعض الأمور المتعلقة بالسلطة القضائية مستكملاً طرح بعض الموضوعات والتساؤلات التي لا بد من معالجتها والإجابة عنها، ليتمكن القضاء من النهوض بمسؤولياته على أكمل وجه:

١- التأني في اختيار القضاة وفقاً لمعايير وضوابط صارمة بعيداً من المحسوبيات والولاءات، وأن تضمن شروط انتقاء القضاة التأكد من توافر العلم والأخلاق والحكمة والحلم والرحمة والتواضع والحزم في المرشح.

٢- إعادة النظر بوضع الكتاب والمساعدين العدليين ومأموري التنفيذ؛ فمعظمهم غير مؤهلين التأهيل اللازم، وبعضهم لا يصلح من الأساس أن يكون كاتباً ومساعداً عدلياً لعدم إلمامه بأبسط قواعد اللغة العربية ورداءة خطه. وإن الاهتمام بهؤلاء لا يقل أهمية عن الاهتمام بالقضاة؛ فهم المعنيون بصورة مباشرة بالإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام.

٣- تفعيل عمل المكتب الفني لدى محكمة النقض ووضع الصيغة القانونية ليتكامل عمله مع عمل إدارة التشريع فيما يخص استخلاص القواعد القانونية التي تقررها المحكمة وتبويبها وطبعها وتعميمها على جميع المحاكم والدوائر القضائية والتنفيذية، واعتبارها مرجعاً في إطار التطبيق القضائي للقانون.

وفي هذا السياق لا بد من التفريق بين هذه القواعد والاجتهادات الصادرة عن الهيئة العامة لمحكمة النقض وبين القرارات التي تصدر بالدعاوى المتطورة أمام غرف محكمة النقض؛ حيث إن هذه القرارات تصدر للفصل في دعوى وخصومة محددة، ولا يجوز تعميمها على حالات أخرى والاستناد إليها في الحكم.

٤- دعم مراكز التحكيم المحدثة وفقاً للقانون لتخفيف العبء عن المحاكم وتأطير عمل التحكيم ضمن إطار مؤسسي.

٥- تعديل المادة ١٣٩ من قانون البينات والمادة ٣٢ من قانون التحكيم ليصبح اختيار الخبراء من المحكمة أو هيئة التحكيم وليس من الخصوم؛ فالخبرة في غايتها ونتيجتها تساعد المحكمة وهيئة التحكيم في إصدار قرارها وحسم النزاع، ومن ثم ليس من المعقول أن يختار الخصوم الخبراء.

٦- اعتبار عدم الأخذ بتقرير الخبرة في المنازعات التجارية والمالية حالة من حالات دعوى بطلان حكم التحكيم.

٧- إحداث مكتب لدى مجلس القضاء الأعلى لمتابعة ما يتعلق بالنزاهة وإقرارات الذمة المالية للقضاة وجميع العاملين في المحاكم والدوائر القضائية والتنفيذية، وجمع المعلومات التي تساعد في ذلك.

٨- إيجاد صيغة للتعاون مع الصحافة للإضاءة على عمل السلطة القضائية وإظهار ملامح الخلل بإطاره العام من دون التدخل بعمل المحاكم والدعاوى التي تنظر بها، وأعتقد أن ذلك لا يمس استقلال القضاء من قريب أو بعيد.

أخلص إلى أن هذه المواضيع وغيرها تحتاج إلى عمل جدي ودؤوب والاستعانة بأهل العلم والخبرة، وعدم التسرع بإعداد التشريعات والسير بإجراءات إصدارها، وإخضاع علم اللجان المشكلة لتعديل قانون السلطة القضائية وقانون أصول المحاكمات المدنية لمراجعات ومناقشات معمقة تغني عن الاضطرار إلى تعديلها بعد فترة من الزمن.

ومن منطلق أن العدالة تعني الجميع ومن حق الجميع، وأن حسن سير العدالة هو الهم الأكبر للناس، وأن مؤسسة القضاء هي الأهم في بناء الدولة ومؤسساتها. فإن من حقنا أن نسمع رأي مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل فيما نطرحه ونطالب به، بكل وضوح وشفافية.

باحث ووزير سابق

نواب يطالبون بتخفيف الضريبة على رواتب الموظفين ومعالجة فساد بعض دوريات الجمارك

ناصر: جلسة تدخل المركزي شرعنت ارتفاع الدولار

◄ الطويل: تشديد الرقابة على الشركات والمصانع بدلاً من المحلات الصغيرة ◄ جغيلي: تخبط في بعض الإجراءات الحكومية

| محمد منار حميجو

أثار العديد من أعضاء مجلس الشعب مواضيع مختلفة تخص الأمور المعيشية والخدمية للمواطنين فاقترح النائب ماهر الموقع تخفيف الضريبة على الموظفين أو تعديل شرائح الرواتب ومعالجة هذا الموضوع أيده في ذلك زميله موعد ناصر الذي أكد أنه تمت زيادة الضريبة على الرواتب إضافة إلى زيادة الأسعار، معتبراً أن جلسة تدخل المصرف المركزي حول سعر الصرف الدولار أمس الأول شرعنت ارتفاعه والمستفيد منها المضاربون في السوق السوداء.

وفي الجلسة التي خصصت لإقرار بعض تقارير اللجان والتي خلت من الوزراء أضاف ناصر إن وزير المالية قال: «الموازنة هي إمام نحن لسنا في جامع بل في مجلس الشعب من المفترض أن يقول هي بوصلة».

وأشار زميله وليد درويش إلى موضوع فساد العديد من دوريات الجمارك والتي أصبحت على المكشوف، مضيفاً: حتى وصلت إلى مرحلة اقتحام محلات وتفتيشها وهذا الموضوع يسيء لهذا القطاع.

ولفت النائب محمد فواز إلى ضرورة معالجة الأسماء الثنائية المتشابهة وخصوصا فيما يتعلق بموضوع المراجعة لدى الجهات المختصة علماً أن وزارة الداخلية تعالج الموضوع وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع المراجعة، مؤكداً أنه من ضمن المواطنين الذين يعانون هذه المشكلة وعليه تشابه أسماء على الاسم الثنائي.

وأشار النائب محمد جغيلي إلى وجود تخبط في بعض الإجراءات الحكومية ضارباً مثلا أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نظمت ضبوطاً بحق محلات تستخدم قطع الغيار المستعملة للسيارات، مطالباً بالسماح في استخدامها وخصوصاً إن استيرادها ممنوع، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية من قطعان الأبقار وخاصة في منطقة الغاب في حماة التي تعرضت لمرض الجدري ما أدى إلى نفوق عدد كبير منها.

وأشار زميله عارف الطويل إلى ارتفاع الأسعار بعد زيادة الرواتب، مطالباً بتشديد الرقابة على الشركات والمصانع الكبرى بدلاً من استهداف المحلات الصغيرة .

وطالب النائب ربيع قلعجي بتقديم كل وزير توضيحات وشروحات عبر تصريحات صحفية في مجلس الشعب عقب كل القرارات والمراسيم الصادرة لمنع تفريغها من محتواها وخصوصاً على صفحات التواصل الاجتماعي.

وخلال الجلسة أقر المجلس مشروع قانون المعاشات العسكرية وتضمن المشروع القانون المكون من مادتين إضافة فقرة نهاية المادة ٣٨ من قانون المعاشات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣.

ونص التعديل على أنه في حال أصيب العسكري عدة إصابات ناجمة عن العمليات الحربية (إحدى الحالات المشابهة لها على يد عصابة إرهابية ـ على يد عناصر معادية) يتم حساب نسبة معلولية أي إصابة من القدرة المتبقية للمصاب بعد طرح النسبة المئوية لمعلولية الإصابة الأولى من القدرة الإجمالية له وتتبع نفس آلية الحساب لكل إصابة إضافية وتمنح الحقوق المترتبة على نسبة المعلولية الجديدة وفق ما تقضي به القوانين والأنظمة النافذة وتصدر التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بقرار عن القائد العام.

كما أحال المجلس مشروع القانون الخاص بإعفاء المشتركين المدنيين لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد المترتبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد ديونهم نقداً أو تقسيطاً خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون إلى لجنة الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تأمينات ريف دمشق: ديوننا على القطاع الخاص ٣,٥ مليارات ل.س وعلى القطاع العام ٢٢ مليار ل.س

| راما محمد

كشفت مديرة فرع التأمينات الاجتماعية في ريف دمشق هدى محمود أن عدد القرارات الصادرة عن الفرع بخصوص ضم الخدمة والضميمة بلغت ٢٠٥١ قراراً، وذلك منذ صدور القرار الوزاري المتعلق بالخدمة الضميمة في العام ٢٠١٨ والقرار الوزاري المتعلق بضم الخدمة في العام ٢٠١٩.

وبينت محمود لـ«الوطن» أن عدد أصحاب العمل في القطاع الخاص الذين جرى إشراكهم لدى فرع التأمينات منذ بداية العام وحتى تاريخه بلغ ٨٤٣٦ صاحب عمل ليصبح إجمالي أصحاب العمل المشتركين نحو ٢٦ ألفاً، بعدد عمال وصل إلى نحو ٧٣ ألف عامل، جرى إشراك نحو ٢٦ ألف منهم خلال العام الحالي.

ولفتت إلى أن عدد جهات القطاع العام المشتركة لدى الفرع لغاية تاريخه بلغ ٣٠٨ منشآت، بعدد عمال وصل إلى نحو ٧٧ ألفاً جرى إشراك ٦٢٧٦ عاملاً منهم منذ بداية العام وحتى تاريخه، منوهةً بسعي الفرع إلى تسجيل جميع العمال في مختلف القطاعات وخاصة العاملين في القطاع الخاص من خلال تكثيف الجولات التفتيشية على أصحاب العمل في القطاع الخاص والعمل على نشر الوعي التأميني لدى أصحاب العمل والعمال للحد من التهرب التأميني.

وفي السياق، كشفت مديرة فرع التأمينات أن ديون الفرع على جهات القطاع الخاص بلغت نحو ٣,٥ مليارات ليرة، على حين بلغت مديونية جهات القطاع العام للفرع نحو ٢٣,٢ مليار ليرة، مشيرةً إلى مطالبة أصحاب العمل في القطاع الخاص شهرياً بالمبالغ المترتبة عليهم، إلى جانب إصدار إنذارات بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات التأمينية المترتبة عن عمالهم مع إصدار قرارات حجز في حال عدم الالتزام بالسداد بعد إنذارهم أصولاً، فضلاً عن مطالبة جهات القطاع العام بسداد الاشتراكات التأمينية عن عمالهم بموجب مطالبات شهرية وكتب موجهة من الفرع بضرورة سداد كل الديون المترتبة عليهم لمصلحة المؤسسة.

ولفتت محمود إلى تنظيم الفرع ٧٦ ضبط مخالفة بحق أصحاب عمل مخالفين لعدم إشراك عمالهم بالتأمينات، وذلك من خلال ١٦٨٠ زيارة قامت بها دائرة التفتيش في الفرع منذ بداية العام وحتى تاريخه.

وبينت محمود أن العدد الكلي لمتقاعدي فرع تأمينات ريف دمشق بلغ نحو ٤١ ألف متقاعد، صرف لهم معاشات بنحو ١٢,٧ مليار ليرة منذ بداية العام وحتى شهر تشرين الثاني، على حين جرى صرف معاشات تقاعدية بنحو ٣ مليارات ليرة خلال الفترة نفسها لـ ٧٩١٥ متقاعداً من فرع إدلب، موضحةً أنه ونتيجة للظروف والأوضاع الراهنة التي تمر بها محافظة إدلب جرى تكليف فرع تأمينات ريف دمشق بصرف جزء من المعاشات التقاعدية لمتقاعدي فرع تأمينات إدلب.

وكشفت محمود عن منح فرع التأمينات ١٤٩ قرضاً للمتقاعدين بضمان معاشهم التقاعدي خلال العام ٢٠١٩ بقيمة وصلت إلى نحو ٤٢,٦ مليون ليرة.

حراس آبار مياه السويداء من دون عقود!

| عبير صيموعة

٦٥٠ عاملاً مؤقتاً من العاملين على حراسة الآبار ومضخات المياه في مؤسسة مياه السويداء ينتظرون قرار وزارة الموارد المائية ومن خلفها وزارة المالية في تحويل عقودهم المؤقتة التي دامت لسنوات إلى عقود سنوية خاصة، بعد أن استمروا على رأس عملهم رغم الأخطار التي تعرضت لها تلك الآبار والمضخات خلال سنوات الأزمة جراء اعتداءات المجموعات المسلحة المتكررة، والتي نتج عنها استشهاد عدد من حراس تلك الآبار وخطف عدد آخر لم يعرف مصيرهم حتى اللحظة.

ورغم المطالبات العديدة من مؤسسة مياه السويداء ومن اتحاد العمال في المحافظة والمسطرة بكتب رسمية لتحويل عقود هؤلاء العمال الموسميين إلى عقود سنوية تضمن لهم الاستقرار المعيشي، إلا أنه وحتى تاريخه لم يأت القرار المنتظر رغم حاجة المؤسسة لهم بسبب النقص الكبير في عدد الحراس وعدم تقديم طلبات جديدة للتوظيف بصفة حارس نظراً للأوضاع الأمنية المتردية في كثير من مناطق المحافظة والتي تقع ضمنها تلك الآبار.

ولعل الإشكالية الأكبر هو أنه في حال تم قبول توظيف الحراس الحاليين ممن تم رفع أسمائهم إلى الوزارة واتباع الإجراءات القانونية فستكون صفة شهادة التعليم الأساسي إشكالية أخرى، إذ إن معظم الحراس إن لم يكن جميعهم حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي والتي كانت سابقاً تحتسب على أنها شهادة التعليم الأساسي فسيحرم أغلب العمال من الفوز بعقد سنوي رغم ما تحملوه من مشقات العمل أثناء سنوات الأزمة.

وأكد رئيس نقابة عمال المجالس المحلية في اتحاد عمال السويداء هاني أيوب لـ«الوطن» أنه تم سابقاً المطالبة بتثبيت ٤٤٥ عاملاً من عمال الآبار والمضخات ممن استمروا في العمل لدى مؤسسة مياه السويداء في السنوات الثلاث الأخيرة كأقل تقدير، موضحاً أن عدد العمال المؤقتين من الحراس زاد عددهم إلى ٦٥٠ عاملاً بعد ربط آبار مياه الموارد المائية بشبكات المياه لتأمين مياه الشرب للأهالي.

وأشار أيوب إلى أن هؤلاء العمال قضية أخرى وسيتم العمل على تحويل عقودهم مع المؤسسة إلى عقود سنوية بعد التواصل مع الوزارات المعنية، علماً أن قرار تعيين ٤٤٥ عاملاً تمت الموافقة عليه من وزارة الموارد المائية وبانتظار موافقة وزارة المالية لتخصيص الكتلة المالية لتعيينهم، لافتاً إلى أنه من الضروري لضمان التعيين انتفاء شرط التعيين تماشياً مع قانون العاملين في الدولة بحسب شهادة التعليم الأساسي ويعود فيه القرار للوزارة المعنية والذي يضمن حق العمال في التثبيت بعد معاناتهم لاستمرارهم في العمل ضمن الظروف الأمنية الصعبة لكثير من مواقع الآبار في المحافظة.

«عباية» كلمة السر بين التجار عند حضور دورية «التموين» لإغلاق محلاتهم

دباس: الأسعار زادت ٣٠ بالمئة في أغلب البضائع وطرد الرز زاد ٢٠٠٠ ليرة

هناك مستودعات مجهولة للتجار في ريف دمشق لا يمكن دخولها من دون إذن النيابة العامة

| محمود الصالح

كثفت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق دورياتها التموينية، واستجابت لآلاف الشكاوي التي وردتها عبر مختلف طرق التواصل، ما أدى إلى إغلاق عشرات المحلات من قبل أصحابها قبل وصول دوريات التموين، أو بمجرد وصول الدورية إلى أول السوق حيث ينادي صاحب أول محل بعبارة «عباية» ويكررها صاحب المحل الذي يليه وخلال أقل من دقيقة يصل الخبر إلى جميع أنحاء السوق بوجود دورية تموين في السوق فيقومون بإغلاق محلاتهم.

«الوطن» تابعت واقع الأسواق في دمشق وتبين إحجام أغلب التجار عن بيع البضاعة ما أدى إلى خلو محلات المفرق من بعض الأصناف، وعندما يتصلون مع الموزع يقول لهم لن نبيع حتى تستقر الأسعار، وإذا عندكم بضاعة ارفعوا الأسعار لأننا سنبيعكم بسعر جديد، هذا ما قاله أحمد صاحب محل في إحدى الحارات في الشيخ سعد، وفي الزاهرة كان هناك شبه إجماع من أصحاب المحلات الصغيرة أن المشكلة ليست لديهم لان أرباحهم بسيطة، ويجب أن تعالج القضية عند التجار. فبائع المفرق لا حول له ولا قوة فالتاجر لا يعطيه فاتورة بالبضاعة، والتاجر هو الذي يتحكم بالسعر، وفي النتيجة بائع المفرق مضطر للشراء لأنه يريد أن يعمل ليعيش هو وعائلته.

وكشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في محافظة دمشق مازن دباس عن نتائج الحملة التي بدأت بها المحافظة برئاسته ومشاركة مدير التموين في دمشق ومدير الشؤون الصحية، حيث تم تسيير ٥ دوريات من التموين و٣ دوريات من الشؤون الصحية على أسواق دمشق، والتي تبين من خلالها وجود كثير من الخلل وارتكاب الباعة وخاصة تجار الجملة مخالفات كبيرة، حيث بدأت هذه الحملة من سوق الجملة في الزبلطاني بدمشق لتكشف عن عدم تداول الفواتير بين المنتج أو المستورد من جهة وتاجر الجملة من جهة ثانية، وتبين أن الأسعار كانت ترتفع بشكل يومي من خلال رسائل الواتس آب التي يرسلها المنتج أو المستورد إلى تاجر الجملة، ويرفض المنتج أو المستورد تزويد تاجر الجملة بفاتورة نظامية، ويكتفي بإرسال إذن شحن مع البضاعة، وفي الوقت ذاته يرفض تاجر الجملة في الزبلطاني تنظيم فواتير لمن يبيعهم من باعة المفرق، ويكتفي بمنحهم كشف حساب فقط.

وأشار إلى أن تنكه الزيت النباتي ارتفعت بعد زيادة الرواتب من ١٤٢٥٠ ليرة إلى ١٥١٠٠ ليرة بالنسبة لتاجر الجملة، مؤكداً إغلاق المحل بالشمع الأحمر لهذا الموزع وتنظيم ضبط عدم تداول فواتير.

ونقل دباس عن صاحب أحد مراكز التوزيع في الزبلطاني أن الأسعار ارتفعت خلال الأسبوعين الماضيين ٣٠ بالمئة حيث كان سعر طرد الرز ٦٣٠٠ ليرة والبعض الأخر ٧٢٠٠ ليرة، وأن رفع الأسعار يتم من قبل المصدر وهو إما المنتج إذا كانت البضاعة وطنية وإما المستورد إذا كانت البضاعة مستوردة.

وأوضح دباس أنه خلال الجولة في سوق الجملة في الزبلطاني كانت السمة الأساسية عدم تداول فواتير من قبل التجار، مشيراً إلى أن أحد مراكز توزيع البيض أكد لهم أن المنتج للبيض في معرة صيدنايا وبالتالي ليس لديه فواتير شراء إذ أنه يرفض إعطاء فاتورة لباعة المفرق وتم تنظيم ضبط بحقه لعدم وجود سجل تجاري لديه وعدم تداول فواتير وتم إغلاق المحل بالشمع الأحمر.

وكانت نتيجة الجولة في اليوم الأول تنظيم ٢٨ ضبطاً عدلياً من قبل دوريات التموين ناجمة عن مخالفات متنوعة منها عدم إعلان عن الأسعار وعدم إبراز فواتير وزيادة في الأسعار وتم إغلاق ٨ محلات غذائية .

وأضاف إن الحل الموضوعي لارتفاع الأسعار هو المعالجة من خلال المصدر، وهو التاجر الذي يرفض الآن توزيع البضائع إلى الباعة، كما أن الكثير من الباعة أكدوا له خلال جولته أن التجار يتصلون بهم ويقولون لهم إذا كان عندكم زيت فعليكم بيعه بألف ليرة، كما رفع التجار أسعار اللبن من ٢٧٥ ليرة إلى ٣٥٠ ليرة للمستهلك وللبائع ٣٠٠ ليرة .

وأضاف الدباس: إن المحافظة لا تستطيع الدخول إلى مستودعات التجار الواقعة خارج المدينة دون إذن من النيابة العامة، وخصوصاً أن هذه المستودعات عبارة عن مبانٍ ولا توجد أي دلالة على وجود بضائع فيها. وطلب أن يتم إلزام التجار بفتح المستودعات ومراكز التوزيع ومنح الباعة فواتير نظامية.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن المحافظة مستمرة في هذه الحملة ومن غير المسموح أن يتم الضغط على المواطن في لقمة عيشه أو إفراغ الزيادة الأخيرة من مضمونها في تحسين المستوى المعيشي.